

[قياس مستوى ممارسة شركات المساهمة العامة للتحفظ المحاسبي في قوائمها المالية المنشورة] (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السودانية)

إعداد الباحثان:

[د. عبد المطلب عثمان محمود دليل، أستاذ المحاسبة والتمويل المشارك، كلية البيان للعلوم والتكنولوجيا]
[د. فاطمة احمد الهادي أحمد، أستاذة المحاسبة والتمويل المساعد، كلية البيان للعلوم والتكنولوجيا]

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى التحفظ في التقارير المالية الصادرة عن المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة من 2013-2017م. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. واستخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الانحدار ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها وجود مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. وبناءً على النتائج أوصت الدراسة بتفعيل الدور الذي تقوم به الهيئة المشرفة على السوق المالي بهدف تفعيل الرقابة على عملية الإقرار المالي وإلزام الشركات بزيادة مستويات التحفظ وضمن مستويات معقولة، قيام سوق الخرطوم للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، القوائم المالية، سعر السهم، سوق الأوراق المالية.

Abstract:

The study aims to determine the level of the accounting conservative in the financial report of the Sudanese banks that are dealing in the Khartoum stock exchange for 2013-2017. **This study used analytical tools. Researcher used a number of statistics related to the data analysis (such as the mean, the stander deviation and one sample t test) the findings were:** firstly , there is a high level form the accounting conservatism in financial reports of the Sudanese banks that are dealing in the Khartoum stock exchange. Secondly, accounting conservatism in the financial reports influence on the share market value for the companies. **Suggested recommendation based on the study findings was** to activate the role the administration of the stock market in order to active the censorship on the financial acknowledgement and forcing the companies to increase the accounting conservation levels Khartoum stock exchange Market.

Keywords: Accounting Conservatism, The Financial Statements, Share Price, Stock exchange Market

المقدمة:

يعتبر التحفظ المحاسبي أحد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً ويمثل مصطلح التحفظ المحاسبي تطوراً لمبدأ الحيطة والحذر Prudence الذي نال قبولاً واسعاً لدى المحاسبين لعدة قرون، ويعد من المفاهيم الأساسية التي قامت عليها نظرية القيد المزدوج منذ زمن بعيد، وذلك كقيد أساسي على تطبيق المبادئ المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، لاسيما في ظل حالة عدم التأكد التي يواجهها المحاسب عند التطبيق العملي للأحداث الاقتصادية، ولقد كان لتزايد حالات الإفلاس والتقاضى لكثير من الشركات العالمية دوراً في دفع الإدارة للمبالغة في تقدير الأصول والإيرادات، ومحاولة زيادة الأرباح لتشجيع المستثمرين على شراء أسهمها والاستثمارات فيها من ناحية، وتوثيق أوضاعها للحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية من ناحية أخرى، وكان من نتائج ذلك ظهور قوائم مالية مبالغ في قيمتها ولا تتفق مع الواقع العملي، واستمرار مخاطر الإفلاس مما حدا بالمحاسبين والمراجعين بالتمسك بمبدأ التحفظ المحاسبي لتأمين موقفهم. فالتحفظ يطرح نفسه باعتباره آلية مهمة لمعالجة صراعات الوكالة بين حملة الأسهم وأصحاب الديون، ويخفض تكاليف الوكالة الخاصة بالديون كذلك يقلل من عدم تماثل المعلومات ويحمي الدائنين، ويساعد المدينين لتأسيس سمعة جيدة وتخفيض تكلفة الديون الحالية والمستقبلية، ويمد الدائنين بالمعلومات في الوقت المناسب عن الجانب السلبي لمخاطر قروضهم، لذلك صار التحفظ أحد أبرز القضايا المحاسبية التي نالت اهتمام العديد من الباحثين خصوصاً خلال السنوات الأخيرة، كذلك امتد الاهتمام بالتحفظ المحاسبي إلى المجال المهني، وبالتالي يتضح أن التحفظ المحاسبي يلعب دوراً بالغ الأهمية في ضبط سلوك الإدارة تجاه اختيار السياسات المحاسبية، حيث يدفعها نحو اختيار السياسات المحاسبية التي تعمل على دعم المركز المالي للشركة بالدرجة الأولى، وتحافظ على مصالح الأطراف العديدة المرتبطة بها بصرف النظر عن تعارض أو توافق هذه المصالح، خصوصاً أصحاب الديون وحملة الأسهم، وينأى بها عن السياسات المحاسبية المتحررة التي تستغلها في تحقيق مصالح مالية لنفسها أو لطرف معين على حساب طرف أو أطراف أخرى وهو ما يهدد سلامة وكفاءة المركز المالي للشركة، ويخل بالتوازن المطلوب بين أصحاب المصالح المرتبطين بها وبالتالي تخفيض قيمتها في السوق.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من تعدد الدراسات السابقة التي تناولت قياس درجة ممارسة شركات المساهمة العامة للتحفظ المحاسبي إلا أنّ تلك الدراسات تركّزت في الدول المتقدمة، ومع وجود عدد من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى التحفظ المحاسبي في السودان إلا أنّ تلك الدراسات عند قياسها لمستوى التحفظ المحاسبي اعتمدت على بيانات غير مالية. تأسيساً لما تقدم، تحاول هذه الدراسة المساهمة في قياس درجة التحفظ المحاسبي على عينة من قطاع المصارف من واقع البيانات الفعلية لعينة الدراسة. لذا تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي:

ما هو مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة من 2013-2017م؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين هما:

- الأهمية العلمية للدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الدور المتوقع لمستوى التحفظ المحاسبي على مستوى التقارير المالية، حيث يساهم مستوى التحفظ المحاسبي داخل التقارير المالية المنشورة في تقييم شفافية الإفصاح المالي.

- الأهمية العملية للدراسة:

الدراسة تواكب الاهتمام المتزايد من جانب الدولة بتحسين جودة التقارير المالية بما فيها من إفصاح وشفافية وتزداد أهمية قياس التحفظ المحاسبي في الأسواق المالية الناشئة لما لذلك من أثر على قرارات العديد من الأطراف من منظمي السوق المالية والمستثمرين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحديد مستوى التحفظ في التقارير المالية الصادرة عن المصارف السودانية المدرجة في في سوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة من 2013-2017م.

فرضية الدراسة:

- تتميز التقارير المالية الصادرة لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بدرجة مقبولة من التحفظ.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: أجريت الدراسة على عينة من المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة من 2013 م- 2017م.

الحدود المكانية: عينة من المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية لعدد (5) مصارف.

الحدود الموضوعية: تتمثل في دراسة قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لعينة من المصارف.

الإطار النظري للتحفظ المحاسبي والدراسات السابقة:

نشأة وتطور الاهتمام بالتحفظ المحاسبي:

ترجع نشأة تطبيق التحفظ المحاسبي لعدة قرون، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن المحاسبة في القرون الوسطى طبقت التحفظ، وأن هنالك أدلة لتأثير التحفظ على التطبيق المحاسبي منذ أكثر من خمسة قرون مضت (Basu, 1997: 3-37). يمكن تتبع التطور التاريخي للاهتمام بالتحفظ المحاسبي وفقاً للتقسيم الزمني التالي:

1- قبل القرن العشرين

أشار البعض إلى أنه في بداية القرن الرابع عشر، وجد في كتاب بعنوان الاقتصاد والإدارة أنه يجب على مدوني حسابات صاحب المشروع أن يكونوا حذرين وأمناء كما أشار إلى أن السجلات المتبقية من القرن الرابع عشر وجد بها ما يشير إلى أن المخزون تم تقييمه وفقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل. وأوضحت السجلات التاريخية للعمليات التجارية في بداية القرن الخامس عشر في أوروبا، أنه تم ممارسة التحفظ المحاسبي، وفي 1975م تم التأكيد على ضرورة التحفظ في التطبيق المحاسبي، ففي بداية مناقشته لموضوع المحاسبة عن ضرائب الولايات، أشار إلى أنه إذا بدأت قيمة البضاعة المشتراة في التدهور، أو أصبحت متقدمة أو كانت تقديرات المصنعين أو التجار الجملة تنخفض عن سعرها الأصلي، فإنه يجب تسجيلها بهذا السعر المنخفض (Basu, 2009: 1-20).

كما يؤكد آخر إن قيد الإهلاك قد خفض من ضرائب الدخل في المملكة المتحدة في عام 1878م، الأمر الذي كان وراء الاهتمام بموضوع الإهلاك في المملكة، وأن الأدبيات في ثمانينيات القرن التاسع عشر تشابهت مع الأدبيات في الولايات المتحدة بشأن الاهتمام بموضوع الإهلاك، حيث اتجهت بقوة لدراسة قانون الضرائب الصادر في عام 1909م على دخل الشركات (Basu, 2009: 12).

من تحليل التطور التاريخي للاهتمام بالتحفظ المحاسبي فيما قبل القرن العشرين، خلص الباحث إلى أن التحفظ المحاسبي تمتد جذوره إلى بداية القرن الرابع عشر، حيث لازم مهنة المحاسبة منذ بداية ممارستها،

ويلاحظ أن غالبية الكتابات في هذه الفترة اقتصرت على التطبيق العلمي لمهنة المحاسبة والمشاكل التي يقابلها المحاسبون ومحاولة إيجاد حلول لها.

2- بداية القرن العشرين حتى نهاية الستينات

شهدت بداية القرن العشرين اهتماماً ملحوظاً بالتحفظ المحاسبي من جانب الكثير من البحوث والدراسات الأكاديمية، ويؤكد ذلك بعض الباحثين ويشيرون إلى بداية البحوث الأكاديمية الأمريكية على التحفظ المحاسبي كانت في البداية معيارية، وظلت على ذلك حتى منتصف القرن العشرين (Watts, 1980: 234).

ولعل أول تعريف واضح للتحفظ المحاسبي هو ذلك الذي قدمه Bliss في كتابه المنشور عام 1924م بعنوان Management Through Accounts، حيث تم تعريف التحفظ المحاسبي بأنه يمثل مبدأ محاسبي يقضي بضرورة أن يتوقع المحاسب كافة الخسائر والأعباء المحتملة مع عدم الاعتراف بالأرباح أو الإيرادات ما لم تكن محققة بالفعل (Watts, 2003: 207-221).

تعتبر قوانين الشركات الصادرة 1934-1933م أحد أسباب الاهتمام بالتحفظ المحاسبي خلال تلك الفترة، لاسيما أنها اقترحت إضافة التحفظ كنتيجة لما لوحظ على الشركات من محاولة تخفيض الضرائب من خلال الطرق المحاسبية للتقرير المالي، وإتباع الشركات الأمريكية لسياسات متحفظة منذ عام 1909م (الرشيدي، 2011: 15).

كما وضح البعض أنه في العيد الخمسين للمجتمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في عام 1937م قدم بحثاً يخص فيه الكتابات التي تناولت التحفظ منذ أوائل الثلاثينات، ويتضمن هذا البحث على مجموعة من الإجراءات التي تشير إلى التحفظ المحاسبي منها ما يلي (الدرنس، 2008: 87):

أ- يجب أن يتضمن الدخل الأرباح المحققة فقط في الفترة التي تحقق خلالها.

ب- إذا وجدت خسائر محتملة حتى إذا لم تحدث فعلاً، فيجب إدراجها قبل الوصول إلى صافي الدخل. ويرى أحد الكتاب أن فترة الثلاثينات من القرن العشرين إبان الأزمة الاقتصادية الكبرى، قد شهدت رد فعل عفوي للمحاسبين بالإيمان بالتحفظ المحاسبي، ذلك حرصاً على أنفسهم من ضغوط الإدارة ودعاوي المستثمرين والدائنين (حنان، 2009: 65). ولعل أصداء الكتابات والآراء والمناقشات في تلك الفترة أدت إلى الاعتقاد بأن التحفظ المحاسبي قد يتعارض مع الخصائص الأساسية لجودة المعلومات، مثل أمانة العرض والقابلية للمقارنة والحياد والاتساق، وفي الصدد أشار الباحثين إلى أن مبدأ الحيطة والحذر بدأ يفقد أهميته منذ عام 1930م حتى عام 1970م، نتيجة لما قد تسببه التطبيق العملي لهذا المبدأ من آثار غير مرغوبة في تحديد الربح (خليل، 2003: 729).

وقد شهدت أوائل السبعينات بداية البحوث التطبيقية في المحاسبة، حيث أدى استخدام أساليب البحث التجريبي والأساليب الكمية إلى تطورات هامة في البحث والفكر المحاسبي، فسرعان ما انعكس ذلك على دراسة تأثير الطرق المحاسبية البديلة على زيادة وتخفيض الدخل، حيث أتجه البحث المحاسبي للاستفسار عن الطرق المحاسبية التي قد تؤدي إلى تضخيم الأرباح وتقليل المستثمرين (Bell, 1972: 1-38).

وقد شهدت فترة الثمانينات اتجاه كثير من البحوث نحو دراسة وتحليل التباين في طريق المحاسبة المطبقة على المستوى الدولي من حيث الأكثر أو الأقل تحفظاً، تلت بعد ذلك مجموعة من البحوث حاولت اختيار الاختلاف في مستوى التحفظ المحاسبي من خلال تفسير الاختلافات الثقافية بين الدول (Gray, 1980: 64).

(76).

مفهوم التحفظ المحاسبي:

يعرف البعض التحفظ المحاسبي بأنه عدم توقع الأرباح مع توقع كافة الخسائر، وهذا يعني عدم المبالغة في الأرباح حيث إذا بينت أن الأرباح ظاهرة في القوائم المالية أكبر من الأرباح الفعلية، وبالتالي يترتب على هذا توزيع أرباح من رأس المال وبالتالي تخفيض رأسمال المشروع وعلى هذا لقي التحفظ المحاسبي (Ross, 2002: 92). ويرى البعض، أنه على الرغم من أن التحفظ المحاسبي يفسر الاعتراف المتسارع بالخسائر، إلا أنه يمكن تفسيره في ضوء الاعتراف المؤجل بالمكاسب (Srivastva and Tse, 2009). فالتحفظ المحاسبي يعتبر مجالاً واسعاً للجدل في علم المحاسبة حيث ظل لفترة طويلة مشار إليه عرف محاسبي وليس مبدأً أو معيار ولا يوجد تعريف متفق عليه حيث تباينت اتجاهات وضع مفهوم محدد له، على الرغم من أن تأثيره البالغ على مضمون كل المعايير المحاسبية والممارسة المحاسبية الفعلية عند إعداد القوائم المالية، خاصة بالدول الصناعية (راشد، 2010: 8). ويرى البعض بأن معارضوا التحفظ المحاسبي يعتقدون بأنه لا يعتمد على أساس علمي، كما أن إتباعه يؤدي إلى تحقيق أرباح في السنة الحالية على حساب السنة أو السنوات السابقة، إلا أن هذه الآراء تركز فقط على الأثر المؤقت للتحفظ على قائمة الدخل، بينما أن استمرارية الشركة والأثر التراكمي للتحفظ على قائمة المركز المالي يقلل من أهمية هذه الاعتراضات على التحفظ المحاسبي (محمد، 2013: 45).

أهمية التحفظ المحاسبي:

ناقشت الجمعية الأمريكية للمحاسبة أهمية التحفظ المحاسبي للتعويض عن الممارسات المحاسبية غير الأخلاقية التي تتبعها الإدارة في التقرير عن صافي الأصول. وأشارت الجمعية إلى أن التحفظ المحاسبي يختلف من البيئة المحاسبية بالدول الغربية عن الأخرى، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تُعد من أكثر الدول تحفظاً في إعداد التقارير المالية، وأكدت على أن التحفظ المحاسبي يوفر حماية للمستثمرين (عبد الملك، 2008: 215). كما قال البعض أن أهمية تظهر أهمية التحفظ المحاسبي في أوقات الأزمات المالية التي يواجهها الاقتصاد العالمي بين الحين والآخر والتي أدت بالكثير من الشركات لمواجهة الفشل المالي وزيادة أعباء تكاليف الوكالة، مما قاد الكثير من مديري تلك الشركات للتلاعب أو التأثير على الأرباح الحقيقية من خلال استغلال المعلومات الخاصة المتوفرة لديهم عن الشركات التي يعملون بها، وبالتالي زيادة مخاطر المعلومات ومخاطر الوكالة، لذلك فإن إتباع سياسة محاسبية تنسم بالتحفظ يقلل من مخاطر المعلومات، ومخاطر الوكالة وخاصة في فترات الأزمات المالية، ومن جانب آخر فإن التحفظ المحاسبي يساعد في توفير معلومات تتصف بالجودة والنوعية وتفي باحتياجات المستثمرين، فالتقارير المالية التي تتصف بالتحفظ تعطي إشارات لمستخدمي القوائم المالية من خارج المشروع بأن المعلومات المنشورة تتصف بالجودة، وبالتالي فإن الشركات التي تنسم بمستويات تحفظ في قوائمها المالية المنشورة تكون أقل تأثراً لهبوط قيمة أسهمها (النجار، 2014: 183).

أنواع التحفظ المحاسبي:

يلاحظ أن التعريفات السابقة لم تميز بين التحفظ المحاسبي الناتج عن تعجيل الاعتراف بالخسائر المحتملة وتأجيل الاعتراف بالمكاسب المحتملة حتى تتحقق، والتحفظ المحاسبي المترتب على الاعتراف غير المتماثل بالمكاسب والخسائر الفعلية. وقد استقرت الدراسات التطبيقية في تناولها لدراسة التحفظ المحاسبي على التمييز بين نوعين من التحفظ وفقاً لارتباطه بالإجراءات المحتملة هما (Beaver and Ryan, 2005: 269-309):

1. التحفظ المشروط:

يرتبط هذا النوع من التحفظ بالأحداث الاقتصادية المحتملة والتي ينشأ عنها تخفيف القيمة الدفترية للأصول في حالة الأحداث غير المواتية فقط ولكن العكس صحيح، ومن أمثلة الممارسات المحاسبية المتحفظة المشروطة الاعتراف بالخسائر المحتملة، والاعتراف بخسائر الاضمحلال في قيمة الأصول طويلة الأجل وتطبيق سياسة التكلفة أو السوق أيهما أقل لتقييم المخزون وذلك بهدف تخفيض الأرباح المحاسبية لتعكس الخسائر الاقتصادية المتلازمة.

2. التحفظ غير المشروط:

ينشأ التحفظ غير المشروط نتيجة اختيار الإدارة لتطبيق سياسات محاسبية متحفظة بطبيعتها من بداية الاعتراف بالأصل أو تسجيل الالتزام، تهدف إلى عدم المبالغة في قيمة صافي الأصول، لكن ينشأ عنها شهرة متوقعة غير مسجلة نتيجة تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول عن قيمتها الاقتصادية. ومن أمثلة الممارسات المحاسبية المتحفظة غير المشروطة، تحديد تكلفة المخزون باستخدام (طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً) واختبار طرق الإهلاك المعجل للأصول الثابتة، وكذلك الاعتراف بتكاليف البحوث والتطوير كمصروف في الفترة التي تحقق فيها بدلاً من رسملتها.

كما وضح البعض أن أنواع التحفظ المحاسبي هي (Lara, 2012: 763):

1. **من حيث الإلزام:** ويمكن تصنيف التحفظ المحاسبي من حيث الإلزام إلى نوعين هما:

أ. **التحفظ الإلزامي:** وهو الذي ينشأ عن الاستجابة لمتطلبات لتنظيم محاسبي معين، أو قوانين منظمة للنشاط التجاري أو غير ذلك، أي أن هذا النوع من التحفظ يتم بناءً عن قرارات خارجة عن رغبة إدارة الشركات.

ب. **التحفظ الاختياري:** وهو فهو ينشأ عن قرارات داخلية غالباً ما تحددها إدارة الشركة سعياً لتحقيق أهداف معينة من خلال الاختيار بين بدائل القياس والإفصاح المحاسبي.

2. **من حيث مدى الاستمرار:** يمكن التمييز بين نوعين من التحفظ هما:

أ. **التحفظ الدائم:** ويشير إلى تلك الاختيارات الإدارية التي تتم بصفة مستمرة عبر الزمن، والتي غالباً ما تكون تحفظات إجبارية تفرضها جهات خارجية عن الشركة لها سلطة إلزام بإجراءات معينة، أو تلك التحفظات المرتبطة بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للإدارة.

ب. **التحفظ المؤقت:** وهو يشير إلى اختيارات الإدارة التي يتم تعديلها باختلاف المواقف والظروف المحيطة، أو التغيير في القرارات التي يتم اتخاذها، لذلك فإن هذا النوع من التحفظ المحاسبي يقتصر على استخدام سياسات محاسبية بديلة تحقق أهداف محددة في فترة زمنية معينة.

3. **من حيث الدرجة:** يمكن التصنيف بين نوعين من التحفظ هما:

أ. **التحفظ لأقصى درجة:** قد يتم من اختيار الإدارة لسياسات محاسبية تهدف للوصول بنتائج الأعمال لأقصى مستوى يحقق دوافعها المستهدفة، مثال ذلك استخدام سياسة تصفية الخسائر لزيادة الخسائر لأقصى حد ممكن أو تخفيض الربح لأدنى حد ممكن عند تغيير إدارة الشركة.

ب. **التحفظ لأدنى درجة:** فقد يكون اختيار السياسات المحاسبية المتحفظة كاستجابة لمتطلبات خارجية عن الشركة، وليس بهدف تحقيق أهداف إدارية معينة.

4. **من حيث النطاق:** يمكن التصنيف بين نوعين من التحفظ هما:

أ- **تحفظ كلي:** يتم من خلال اختيار الإدارة لكافة عناصر التحفظ من إيرادات ونفقات وأصول والتزامات، وإجراء تغييرات في الطرق والسياسات والتقديرات لجعل نظام المعلومات المحاسبي أكثر تحفظاً.

ب- **تحفظ جزئي**: فهو يرتبط باختيارات محاسبية محددة لعناصر معينة، بهدف تحقيق أهداف مرحلية أو جزئية، ومثال ذلك اختيار سياسات محاسبية متحفظة للتحكم في بعض العلاقات أو النسب، كالسيولة ورأس المال العامل في مرحلة إبرام عقود الديون.

5. من حيث أبعاد التأثير يمكن التصنيف بين نوعين من التحفظ هما:

أ. **التحفظ السابق (ex-Ante)**: هو ذلك التحفظ الذي يدفع الشركات إلى المحاسبة عن الأصول والالتزامات على أساس التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في ظل ارتفاع درجة عدم التأكد، مثال ذلك الاعتراف بنفقات استثمارية كمصروفات تخص الفترة بدلاً من رسملتها.

ب. **التحفظ اللاحق (ex-post)**: هو الذي يتم من خلال تأجيل الاعتراف بالأحداث المستقبلية السارة، والمتمثلة في أي ارتفاع في القيم الاقتصادية إلى حين تحقق تلك الزيادة، والاعتراف المعجل بأي خسائر متوقعة حسب نموذج التنبؤ بالأحداث المستقبلية غير السارة.

مقاييس التحفظ المحاسبي:

استخدم الباحثون عدة مقاييس أو نماذج لقياس التحفظ المحاسبي تعتمد على قياس أثر الاعتراف غير المتماثل بالأرباح والخسائر على الأرقام المحاسبية (Ball, et al, 2013: 766). وقد ركزت معظم الدراسات عن التحفظ على ثلاثة أرقام محاسبية هي صافي الأصول والأرباح وحسابات الاستحقاق (محمد، 2013: 148). وبالرغم من وجود طرق عديدة لقياس التحفظ المحاسبي، تظل هناك خمسة مقاييس أكثر شيوعاً واستخداماً في الأدب المحاسبي وهي:

1. **نموذج التوقيت غير المتماثل في قياس الربح (AT): (Asymmetric Timeliness Measure)**

يركز هذا النموذج على أن الأنباء السيئة للأرباح المحاسبية تميل إلى تسجيلها في الوقت المناسب بصورة أسرع من الأنباء الجيدة، والذي يعرف بالتوقيت غير المتماثل للأرباح وكان (Basu) أول من ربط التوقيت غير المتماثل بالتحفظ المحاسبي، وذلك حسب النموذج التالي (Khan and Watts, 2009: 138):

$$Eps_{it} = a_0 + a_1 DR_{it} + B_0 R_{it} + B_1 R_{it} DR_{it} + E_{it} p_{it}$$

حيث:

Eps_{it} : ربحية سهم الشركة i في السنة t

P_{it} : سعر افتتاح سوق الأوراق المالية للشركة i في السنة t

R_{it} : عائد السهم في سوق الأوراق المالية للشركة i في السنة t

DR_{it} : متغير وهمي = 1 إذا كان العائد للسهم في سوق الأوراق المالية سلبي ويساوي صفر إذا كان غير سلبي.

وحدد البعض نقاط القوة في هذا المقياس في انه الأكثر تطبيقاً على نطاق واسع، وكان لمدة تسعة سنوات هو المقياس الوحيد في أدبيات المحاسبة المستخدمة في قياس التحفظ في التوقيت غير المتماثل للأرباح، كما أن العديد من الأوراق البحثية عند استخدامه أسفرت عن نتائج تتوافق مع توقعاتهم البحثية النظرية، كما أنه قد تم استخدامه في الدراسات المقارنة على النطاق الدولي، بينما تمثلت الانتقادات الموجهة لهذا المقياس في انه يعطي أداء ضعيف عند استخدامه في الأبحاث التي تستخدم سلسلة زمنية طويلة نسبياً، كما انه لا يعمل بشكل جيد إذا ما كانت المعلومات غير مجمعة بشكل جيد، حيث لا يعمل بطريقة اقتصادية، كما تبين وجود مشكلة التزامن في العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم (فتحي، 2012: 272).

2. **نموذج الاستحقاق غير المتماثل الى التدفق النقدي (AACF):**

قام كل من (Ball and shivakumar) بتطوير مقياس لأغراض تقدير درجات (مستويات) التحفظ المحاسبي في الشركات الخاصة، حيث يعتبر أن مقياس (Basu) غير ملائم للشركات الخاصة نظراً لعدم وجود بيانات متاحة لأسعار أسهم تلك الشركات، وقدما نموذج يعتمد على الانحدار:

$$ACC_{it} = B_0 + B_1 DCFO_{it} + B_2 CFO_{it} + \sum_{it}$$

حيث:

ACC: المستحقات التشغيلية وتقاس كالتالي: (التغيير في المخزون + التغيير في الديون + التغيير في الأصول المتداولة الأخرى - التغيير في الدائون - التغيير في الأصول الأخرى المتداولة - الاستهلاك).

DCFO: متغير وهمي ويساوي صفر إذا كان CFO ≤ صفر، ويساوي واحد إذا كان CFO > صفر.

CFO: التدقيق النقدي التشغيلي في الفترة t.

يلاحظ أن نموذج (Basu, 1997) ونموذج (Ball & Shivakumar, 2005) بهما درجة عالية من التشابه، حيث يستخدمان عدم التماثل الزمني، ويتم اشتقاقهما من هيكلين متشابهين، وكلاهما يقوم بعمل علاقة انحدار للأرباح باستخدام الأخبار الجيدة والأخبار السيئة، وكلاهما يركز على التحليل (Cross Sectional) ولكنهما يختلفان في مؤشر قياس الأخبار الجيدة والأخبار السيئة، حيث (Basu, 1997) عائد السهم لقياس الأخبار الجيدة والأخبار السيئة، أما (Ball & Shivakumar) فقد استخدم التدفقات النقدية التشغيلية كمؤشر لقياس الأخبار الجيدة والأخبار السيئة.

3. نموذج نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (MTB) (Market-Book Ratio) أول القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) (Book ti- Market Ratio):

تقوم الفكرة الأساسية لاستخدام (Mtm) أو (BTM) كمقياس للتحفظ المحاسبي هو أن التحفظ

المحاسبي يميل إلى تقليل القيمة الدفترية الصافية كنسبة من القيمة الاقتصادية الحقيقية، وعلى ذلك فإن ارتفاع نسبة (MTB) يشير إلى درجة أعلى من التحفظ المحاسبي، وذلك على النحو التالي (Beaver & Ryan, 2005):

$$BTM = a_t + a_i + \sum_{j=0}^6 B_j ROE + \sum_{it-1}$$

حيث:

BTM: نسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية للشركة i في السنة t.

a: الاختلاف في BTA المشتركة لشركات العينة من سنة إلى أخرى.

a: المكونات الأساسية لـ BTM للشركة i.

ROE: العائد على حق الملكية لكل شركة في السنوات السابقة للسنة t.

B: معاملات الانحدار للعائد على حق الملكية.

ويتميز هذا النموذج انه يمكنه قياس التحفظ المحاسبي في شركة محددة لعام واحد أو وفقاً لسلسلة زمنية (Time Series) ولكن يعاب عليه انه قد يحتوي على تحيز لأعلى بسبب وجود العوائد الاقتصادية في معظم الشركات.

نموذج قياس الاستحقاقات السالبة (NA):

(Negative accruals measure)

قام كل من (Givoly and Hayn, 2005) باقتراح مقياس للتحفظ يركز على المستحقات غير التشغيلية كمجموعة فرعية من القيمة الدفترية للشركة، ويتم حساب المستحقات غير التشغيلية عن طريق طرح المستحقات التشغيلية من إجمالي المستحقات عن طريق طرح صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية من صافي الربح قبل الإهلاك، وتحسب المستحقات التشغيلية باستخدام مدخل الميزانية مشابهة لاحتساب المستحقات التشغيلية كالتالي:

$$Na = TACC - OPACC$$

حيث:-

TACC: إجمالي المستحقات وتحسب كآلي: صافي الربح قبل الإهلاك- التدفقات النقدية من التشغيل.
 OPACC: المستحقات التشغيلية, وتحسب كآلي: (التغير في مخزون + التغير في المدينون+ التغير في الأصول المتداولة الأخرى - التغير في الدائون- التغير في الخصوم المتداولة الأخرى).
 ويعتبر الأساس المنطقي وراء استخدام المستحقات السالبة كمقياس للحفاظ هو أن التحفظ المحاسبي يستخدم آلية الاستحقاق كإجراء لتأجيل الاعتراف بالمكاسب الاقتصادية, وتسريع الاعتراف بالخسائر الاقتصادية من خلال عملية تأخير الأرباح وتسريع الخسائر. ويتميز هذا النموذج أن مقياس محدد للحفاظ يمكن تطبيقه على شركة محددة, وسهل التطبيق حيث لا يتطلب بيانات كثيرة لاستخدامه, ولا يعتمد على بيانات سوقية حيث يمكن تطبيقه على الشركات الخاصة غير المسجلة في البورصة, ولكن يوجه للنموذج بعض الانتقادات حيث يتطلب قياس الاستحقاق المتجمع لعدد من السنوات بداية من سنة أساس معينة, وهنا تظهر مشكلة اختيار سنة الأساس, كما أن الإهلاك يعتبر أحد العناصر الأساسية عند المحاسبة عن الاستحقاق ولكن يتم تجاهله في هذا النموذج.

4. نموذج قياس الاحتياطات السرية (HR)

(Hidden Reserves Measure)

يرى (Penman and Zhang 2002) أن التحفظ المحاسبي يمكن أن يساهم في تكوين احتياطات سرية, حيث يمكن استخدام المبلغ المكون نتيجة الاحتياطات السرية في قياس درجة التحفظ. ويمكن القول بأن القيمة المرتفعة للاحتياطات السرية تعني درجة عالية من التحفظ في القوائم المالية. وتوجد طريقتان لقياس الاحتياطات السرية:

أ- الأولى: تم اقتراحها عن طريق (Ahmed et al., 2000:271) وتستخدم نسبيتين:

- نسبة البحوث والتطوير: المبيعات

- نسبة مصاريف الإعلان: المبيعات

كأسئلة للاحتياطات السرية.

ب- الثانية: وهي الأكثر شيوعاً واستخداماً تم اقتراحها بواسطة (Penman and Zhang 2002:247) وذلك على النحو التالي:

$$C_{it} = \frac{ER_{it}}{NOA_{it}}$$

حيث:

ER: تشير إلى الاحتياطات السرية المكونة عن طريق إتباع التحفظ المحاسبي, تشير إلى الشركة (t) تشير إلى تاريخ المركز المالي.

NOA: هي الصافي الأصول التشغيلية, وتحسب كآلي: القيمة الدفترية للأصول التشغيلية الخصوم التشغيلية, وذلك باستثناء الأصول والمطلوبات المالية.

ويمكن حساب ER_{it} كآلي:

$$ER_{it} = INV_{it}^{res} + RD_{t}^{res} + DVA_{t}^{res}$$

حيث:

INV_{res} : احتياطي المخزون.

Rd_{res} : احتياطي البحوث والتطوير

ADV_{res} : الأصول الإعلامية والتسويقية.

هناك العديد من المقاييس الأخرى لقياس التحفظ المحاسبي، ولكن المقاييس الخمسة السابقة هي المقاييس الشائعة الاستخدام في الدراسات الميدانية للتحفظ المحاسبي، على سبيل المثال اقتراح مؤشراً أو مقياس بسيط للتحفظ المحاسبي يعتمد على التغير في الاستثمارات النقدية كمؤشر على التحفظ المحاسبي في تسجيل الأصول ذات القيمة الحالية الموجبة والتغير في صافي الأصول التشغيلية كمؤشر على التحفظ في تسجيل الأصول التشغيلية وقد جاءت النتائج أن التحفظ الذي يرجع إلى الاستثمارات النقدية له أثر قوي على عائد الشركة زيادة على أثر الأرباح المحاسبية (Easton & Pae, 2004: 43).

من خلال ما سبق يتبين أن هناك العديد من المقاييس التي استخدمت لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية في الأسواق المالية، وبناء عليه حاولت الدراسة الحالية استخدام نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) ونسبة المستحقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة (TACC) لفحص التحفظ المحاسبي.

الدراسات السابقة:

- **Callen et al., 2014** دراسة: هدفت الدراسة إلى اكتشاف العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والتحفظ المحاسبي، والعلاقة بين درجة التحفظ المطبقة عند إعداد التقارير المالية قبل وبعد إصدار القوانين المنظمة من سوق المال الخاصة بحماية المستثمرين في الولايات المتحدة الأمريكية وتطبيق قواعد وإجراءات الحاكمية لمواجهة التهديدات الاستحواذ التي تواجهها الشركات، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن التحفظ المشروط يزيد وبدرجة جوهرية بعد اللوائح إصدار القوانين المنظمة للحاكمية لحماية المستثمرين، وأن هناك مجموعة من الخصائص التي تتميز بها المنشآت التي يزيد من درجة إقبالها على تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي فيما يتعلق بالتقارير والقوائم المالية، ومنها أنها تعمل في ظل بيئة صناعية أقل تنافساً وتتكون من مجموعة من المديرين المتفوقين في أداء أعمالهم، والشركات التي لا يغلب عليها طبيعة الصناعة والملكية المؤسسية. وأوصت الدراسة بتسليط الضوء على الكيفية التي يحدث بها التفاعل بين نظام التقرير عن العمليات المالية وأساليب وأدوات الحاكمية المؤسسية.
- **دراسة على، 2016:** هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التقديرات المحاسبية على ممارسات التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على جودة الإفصاح المحاسبي، ووضع إطار مقترح لقياس الأثر المتبادل للتقديرات المحاسبية على التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح المحاسبي، واختبار العلاقة بين التقديرات المحاسبية والتحفظ المحاسبي والإفصاح المحاسبي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود تأثير معنوي بين متغيرات نموذج التحفظ المحاسبي ومتغيرات جودة الإفصاح، ووجود علاقة ارتباط طردية بين ممارسات التحفظ المحاسبي وبين جودة الإفصاح المحاسبي في القطاعات المختلفة للسوق السعودي، وأوصت الدراسة بتوجيه نظر الشركات السعودية نحو تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة بهدف زيادة مصداقية التقارير المالية.
- **دراسة أبو حميدة، 2017:** هدفت الدراسة إلى التعرف إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بكل من التَّحْفُظُ المُحَاسَبِي والقيمة الاقتصادية المضافة، قياس مستوى التَّحْفُظُ المُحَاسَبِي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين في تقاريرها المالية اشتقاق النسب المالية الدالة على القيمة الاقتصادية المضافة لكل من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: يتراوح مستوى التَّحْفُظُ للشركات المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، وكان التأمين قطاع أكثر القطاعات تَحْفُظاً واقلاً تَحْفُظاً هو قطاع الاستثمار، وجود أثر ذي دلالة إحصائية لدرجة ممارسة شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لسياسة التَّحْفُظُ المُحَاسَبِي، وفق مقياسي (القيمة الدفترية إلى السوقية، نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل الأحداث غير العادية والعمليات غير المستمرة) على

القيمة الاقتصادية المضافة، وأوصت الدراسة بتفعيل الدور الذي تقوم به البيئة المشرفة على السوق المالي بهدف تفعيل الرقابة على عملية الإقرار المالي.

- **دراسة Warad and Al-Debi'e, 2017:** هدفت الدراسة إلى قياس أثر التَّحْفُظ المُحَاسَبِي والإفصاح الطوعي على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية الأردنية، وأظهرت النتائج أن الشركات الأكبر حجماً أقل تحفظاً في سياساتها المحاسبية، ولديها مستوى أعلى من الإفصاح الطوعي، وذلك لأن تكلفة التمويل الخارجي للشركات الأكبر حجماً أقل من الشركات الأصغر حجماً وقد أوصت الدراسة بأن يكون المدراء على بينة من أهمية توفير معلومات إضافية ذات الفوائد الاقتصادية، ولاسيما ما يتعلق بتخفيض تكلفة رأس المال.

- **دراسة أبو الرهيب، 2018:** هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عالية الربحية المدرجة في سوق عمان المالي، تحديد الأثر المترتب لمستوى التحفظ المحاسبي ضمن التقارير المالية على هامش الربحية في الشركات الصناعية المساهمة، تحديد الأثر المترتب لمستوى التحفظ المحاسبي ضمن التقارير المالية على معدل دوران الأصول في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عالية الربحية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عالية الربحية في ممارسة التحفظ المحاسبي، ووجود أثر عكسي بدلالة إحصائية لممارسة التحفظ المحاسبي (سواءً عند ارتفاعه أو انخفاضه) على هامش الربحية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عالية الربحية، وعدم وجود أثر بدلالة إحصائية لممارسة التحفظ المحاسبي (عند انخفاضه) على معدل دوران الأصول في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عالية الربحية، وأوصت الدراسة بحث السلطات التشريعية على فرض قوانين تسهم في الرقابة على تطبيق التحفظ المحاسبي لما لذلك من أثر على جودة ومصداقية التقارير المالية وبالتالي الأرباح.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في كونها تهدف إلى تحديد الأثر المترتب لمستوى التحفظ المحاسبي ضمن التقارير المالية على هامش الربحية في الشركات الصناعية المساهمة، بينما تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد، تحديد الأثر المترتب لمستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية للسهم.

تختلف الدراسة الحالية عن دراسات السابقة في أنها هدفت إلى تحديد مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وبيان أثره على القيمة السوقية للسهم. **إجراءات الدراسة التطبيقية**
منهجية الدراسة:

يعتبر منهج الدراسة المنهج الوصفي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضع الدراسة لتفسيرها وبيان مدى دلالتها، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة الدراسة، وتم في هذه الدراسة اختبار فرضيات الدراسة من خلال قياس التحفظ المحاسبي من خلال مقياس نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM).

أدوات ومصادر الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من البيانات والمعلومات الأولية والثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة حيث تم جمع البيانات والمعلومات من مصدرين هما:

1. **مصادر أولية:** اعتمد الباحث على القوائم المالية السنوية المدققة والمنشورة للمصارف عينة الدراسة ونشرات سوق الخرطوم للأوراق المالية لتحديد القيمة السوقية للفترة من (2013-2017) لإغناء الجانب العملي.

2. **مصادر ثانوية:** أعتمد الباحث على المراجع والأدبيات العربية والأجنبية من كتب ودوريات وبحوث ودراسات منشورة على شبكة الانترنت ذات الصلة بمتغيرات البحث لتغطية الجانب النظري.

مجتمع وعينة الدراسة:

قام الباحثان باختيار عينة الدراسة من المصارف التي نشرت تقاريرها المالية حسب الأصول ولمدة خمسة سنوات خلال الفترة من 2013 م ولغاية 2017 م، وبعد استيفاء الشروط التالية:

1. توفر بياناتها المالية مدققة ومنشورة طيلة فترة الدراسة من سنة 2013 ولغاية 2017 م.
2. مدرجة في التداول طيلة فترة الدراسة.
3. توفر أسعار إغلاق أسهمها في نهاية كل عام من مدة الدراسة.
4. عدم تعرض أسهمها للإيقاف عن التداول في فترة الدراسة.

وتكون مجتمع الدراسة من عينة من المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية والتي يبلغ عددها 5 مصارف هي مصرف البركة ومصرف فيصل الإسلامي ومصرف الجزيرة السوداني الأردني ومصرف الخرطوم ومصرف النيل من مجتمع الدراسة خلال سلسلة زمنية تمتد خمس سنوات والمنشورة على موقع سوق الخرطوم للأوراق المالية خلال مدة الدراسة.

رابعاً: قياس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في المصارف عينة الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة في قياسها لمستوى التحفظ المحاسبي على مقياس القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية وفي ما يلي وصف له:

نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (Book to Market Ratio) (BTM) :

يعرف هذا المدخل بمقياس صافي الأصول، إذ تستخدم نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لفحص قيمة سهم المنشأة بمقارنة قيمته الدفترية مع قيمته السوقية، أن انخفاض نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للأقل من الواحد الصحيح عن فترة زمنية يشير إلى استخدام الشركة سياسة محاسبية متحفظة نحو الاعتراف بالأرباح والقيم الأعلى للأصول مقابل قيمتها السوقية بمعنى أن الشركة مقيمة بأقل مما يجب وهو جوهر التحفظ المحاسبي الذي نادى به نظرية المحاسبة، بينما إذا ارتفعت نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية أعلى من الواحد الصحيح عن فترة زمنية يشير إلى استخدام الشركة لسياسات محاسبية غير متحفظة نحو الاعتراف بالأرباح والقيم الأعلى لأصول الشركة بمعنى أن الشركة مقيمة بأعلى مما يجب.

التحفظ المحاسبي = القيمة الدفترية / القيمة السوقية (سعر السهم بالسوق)
 القيمة الدفترية = حقوق المساهمين / عدد الأسهم المصدرة

يرى الباحثان أن أفضل طريقة لقياس التحفظ المحاسبي في المصارف السودانية هو ذلك المقياس للأسباب الآتية:

- 1- توفر المعلومات الملاءمة لتطبيق هذا المدخل في نشرات التداول الصادرة عن سوق الخرطوم للأوراق المالية.
 - 2- سهولة تطبيق هذا المدخل مما يؤدي إلى سهولة اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين الحاليين والمرقبين.
 - 3- لا يمكن تطبيق المدخل أو المقاييس السابقة وذلك لصعوبة الحصول على عوائد الأسهم السالبة وكذلك لا يمكن معرفة الاحتياطات الخفية من دون اللجوء للشركة نفسها ولا يمكن للشركة أن تعطي أي معلومات عن الاحتياطات الخفية.
- لذلك سوف يتم التطرق إلى تفصيل أكثر عن مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية في الجانب التطبيقي للدراسة

وصف النموذج:

وقد استعان الباحث في عملية الصياغة بمعادلة الانحدار الخطي البسيط المقترحة والمبنية على المتغيرات المذكورة التي جاء فيها (القيمة السوقية) كمتغير تابع محمل الرمز (Yi) و (التحفظ) مغير مستقل وقام الباحث بصياغة معادلة النموذج باستخدام التحليل الإحصائي يجعل تحديد معادلة النموذج أكثر قوة في تحديد قيمة المتغير التابع (Yi)، واعتبر أن كل المشاهدات تعطي قيمة للمتغير التابع (Yi) كما في الصياغة التالية:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + U_i$$

$$Y = 5.918 - 4362$$

بناءً على هذه الصياغة يتم وصف النموذج من خلال تفسير مكونات معادلة الانحدار الخطي البسيط للتحفظ المحاسبي، والتي فيها:

Y = القيمة الفعلية لمعدل القيمة السوقية (المتغير التابع)

حيث أن:

β_0 = قاطع الدالة أو الحد الثابت أو هو قيمة القيمة السوقية عندما تكون المتغيرات المستقلة كلها تساوي الصفر.

$\beta_1 X_1$ = القيمة الفعلية التحفظ المحاسبي

U_i = احد القيم التي يأخذها المتغير العشوائي و احد الخطأ (Random Variable) وهو يؤثر أثر المتغيرات الأخرى على معدل تغير القيمة السوقية وقد يكون أثره سلبي أو ايجابي (سالباً أو موجباً) ولكنه يتمتع بوسط حسابي = صفر و تباين ثابت، و يعلل إدخال المتغير العشوائي بالأسباب الآتية:

أ. وجود عدة متغيرات تفسيرية ذات أثر ضئيل أو ذات أثر منتظم على المتغير التابع استبعدت من النموذج و استعيض عنها بالمتغير العشوائي.

ب. وجود خطأ في قياس المتغير التابع ثم ضم تأثيرها إلى المتغير العشوائي عند استخدام نماذج الانحدار والتي يتعلق بعض منها بالسلوك الإنساني، فعندما يكون هنالك مكون عشوائي فالسلوك الإنساني يتضمن مفعوله في المتغير العشوائي. وتحتاج إلى استخدام أسلوب الخطي البسيط لقياس القيم والإشارات المتوقعة لتفسير العلاقات الاقتصادية بين هذه المتغيرات باستخدام النموذج الذي يتلائم مع البيانات التي يسمح لنا بتحليل القيمة السوقية (Yi) ومدى علاقته بالمتغير المستقلة التحفظ المحاسبي

استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لاختبار عبارات المحاور لمعرفة مدى تأثير المتغير المستقل علي

المتغير التابع:

المتغير التابع:

(X): القيمة السوقية

المتغير المستقل:

(Y₁): التحفظ المحاسبي في التقارير المالية

اختبار المعنوية الإحصائية (الكلية) للنموذج:

عند القيام باختبار المعنوية الإحصائية للنموذج المقترح، نستعين بعدد من الاختبارات الشهيرة والتي نعني بها T الذي يقيس معنوية المعلمات المقدرة (مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع) واختبار فيشر F (الذي يعرف باختبار المعنوية الكلية للنموذج).

* اختبار المعنوية الكلية للنموذج يتمثل هذا الاختبار في مقارنة قيمة فيشر المتحصل عليها من الانحدار البسيط، F_c مع القيمة الجدولية المأخوذة من جدول فيشر F_t، بحيث تنص فرضية العدم H₀ على أن المتغير المستقل ليس له تأثير جيد على المتغير التابع.

حيث أن $F_T = F_{\alpha}(n-k, k')$ ، تمثل دائماً عدد المشاهدات و k عدد المقدرات، k' عدد المتغيرات

المفسرة.

* اختبار المعنوية الكلية للنموذج يتمثل هذا الاختبار في مقارنة قيمة فيشر المتحصل عليها من الانحدار

البسيط، F_c مع القيمة الجدولية المأخوذة من جدول فيشر F_t، بحيث تنص فرضية العدم H₀ على أن المتغير المستقل له تأثير جيد على المتغير التابع.

ومنه يلاحظ أن القيمة المحتسبة أكبر 40.654 من القيمة الجدولية 13.023 وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) مساوي للصفر ما عدا الثابت ونقبل بالفرضية البديله التي مفادها أنه يوجد علي الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر مما يدل علي وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع (القيمة السوقية) والمتغير المستقل (التحفظ المحاسبي)، إذا النموذج ككله له معنوية دراسة وتحليل الهيكل الاقتصادي القائم و تقييم السياسات الاقتصادية القائمة والمقترحة والتنبؤ بقيم الظاهرة الاقتصادية المدروسة.

جدول رقم (1) يوضح الإحصاء الوصفي لمتغير الدراسة: Descriptive Statistics

	N	Median	Maximum	Mean	Std. Deviation
التحفظ المحاسبي	25	.3200	1.80	3.4476	.45891

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

يتضح من الجدول (1) أن عدد المشاهدات 25 مشاهدة وأن الوسط الحسابي للقيمة السوقية هي 3.500 وللتحفظ 0.3200 بينما أعلى قيمة للقيمة السوقية بلغت 10.25 بينما التحفظ 1.80 وذلك يتضح ضرورة استعمال تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضيات ويتم ذلك من خلال استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية .

تحليل البيانات واختبار الفرضية:

1. عرض وتحليل البيانات المالية للمصارف المختارة كعينة للدراسة

لقياس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في المصارف عينة الدراسة استند الباحث على التقارير المالية للمصارف عينة البحث والمنشورة في سوق الخرطوم للأوراق المالية لاستخراج القيمة الدفترية، كما استند

الباحث على نشرات سوق الخرطوم للأوراق المالية لتحديد القيمة السوقية، إذ يعتمد المقياس لتحديد مستوى التحفظ المحاسبي على حاصل قسمة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية والذي تعكس نتائجه الجداول الآتية للأعوام (2013) (2014) (2015) (2016) (2017) على الترتيب:

جدول رقم (2) القيمة الدفترية والقيمة السوقية ونسبة التحفظ وسياسة المصرف لسنة 2013 :

الرقم	المصارف	القيمة الدفترية	القيمة السوقية	التحفظ	سياسة المصرف
1	مصرف البركة السوداني	1.08	3.5	0.31	متحفظة
2	مصرف فيصل الإسلامي السوداني	1.23	5.7	0.22	متحفظة
3	مصرف الجزيرة السوداني الأردني	1.21	5.37	0.23	متحفظة
4	مصرف الخرطوم	1.32	1.34	0.99	متحفظة
5	مصرف النيل للتجارة	0.11	0.06	1.8	غير متحفظة

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية 2020م.

نلاحظ من الجدول (2) إن أعلى قيمة دفترية (1.32) كانت لمصرف الخرطوم و أقل قيمة دفترية (0.11) كانت لمصرف النيل للتجارة وأعلى قيمة سوقية (5.37) كانت من نصيب مصرف الجزيرة السوداني الأردني وأقل قيمة سوقية كانت لمصرف النيل للتجارة (0.06) ومن هذا نجد إن نسب التحفظ المحاسبي كان متراوحاً بين (0.22-1.8) إذ أعلى نسبة مصرف النيل للتجارة الذي كان يتبع سياسة غير متحفظة في ما يتعلق بالأصول والأرباح والمصاريف والالتزامات أي إظهار الأصول والأرباح بأعلى قيم ممكنة لكي تؤدي إلى انخفاض القيم السوقية لأسهم المصرف وكذلك أقل نسبة كانت لمصرف فيصل الإسلامي السوداني الذي كان يتبع سياسة متحفظة في ما يتعلق بالأصول والأرباح والمصاريف والالتزامات أي إظهار الأصول والأرباح بأقل قيم ممكنة هذا يعني إظهار الخسائر والالتزامات بأعلى قيم ممكنة والاحتياط لها في حال حدوثها في المستقبل.

جدول (3) القيمة الدفترية والقيمة السوقية ونسبة التحفظ وسياسة المصرف لسنة 2014 :

الرقم	المصارف	القيمة الدفترية	القيمة السوقية	التحفظ	سياسة المصرف
1	مصرف البركة السوداني	1.12	3.50	0.32	متحفظة
2	مصرف فيصل الإسلامي السوداني	1.21	5.10	0.24	متحفظة
3	مصرف الجزيرة السوداني الأردني	1.43	5.37	0.25	متحفظة
4	مصرف الخرطوم	1.001	1.55	0.65	متحفظة
5	مصرف النيل للتجارة	1.05	0.06	0.99	متحفظة

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية 2020 م.

نلاحظ من الجدول (3) إن أعلى قيمة دفترية (1.43) كانت لمصرف الجزيرة السوداني الأردني وأقل قيمة دفترية (1.001) كانت لمصرف الخرطوم وأعلى قيمة سوقية (5.37) كانت من نصيب مصرف الجزيرة السوداني الأردني وأقل قيمة سوقية كانت لمصرف النيل للتجارة (0.06) ومن هذا نجد إن نسب التحفظ المحاسبي كان متراوحاً بين (0.24-0.99) إذ أعلى نسبة مصرف النيل للتجارة الذي كان يتبع سياسة متحفظة في ما يتعلق بالأصول والأرباح والمصاريف والالتزامات أي إظهار الأصول والأرباح بأقل قيم ممكنة هذا يعني إظهار الخسائر والالتزامات بأعلى قيم ممكنة والاحتياط لها في حال حدوثها في المستقبل، وكذلك أقل نسبة كانت لمصرف فيصل الإسلامي السوداني الذي كان يتبع سياسة متحفظة في ما يتعلق بالأصول والأرباح

والمصاريف والالتزامات أي إظهار الأصول والأرباح بأقل قيم ممكنة هذا يعني إظهار الخسائر والالتزامات بأعلى قيم ممكنة والاحتياط لها في حال حدوثها في المستقبل.

جدول (4) القيمة الدفترية والقيمة السوقية ونسبة التحفظ وسياسة المصرف لسنة 2015 :

الرقم	المصارف	القيمة الدفترية	القيمة السوقية	التحفظ	سياسة المصرف
1	مصرف البركة السوداني	1.13	3.32	0.34	متحفظة
2	مصرف فيصل الإسلامي السوداني	1.23	5.10	0.24	متحفظة
3	مصرف الجزيرة السوداني الأردني	1.44	6.00	0.24	متحفظة
4	مصرف الخرطوم	1.001	1.55	0.64	متحفظة
5	مصرف النيل للتجارة	1.11	0.06	1.05	غير متحفظة

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية 2020م.

نلاحظ من الجدول (4) إن اعلي قيمة دفترية (1.44) كانت لمصرف الجزيرة السوداني الأردني و اقل قيمة دفترية (1.001) كانت لمصرف الخرطوم و اعلي قيمة سوقية (6.00) كانت من نصيب مصرف الجزيرة السوداني الأردني و اقل قيمة سوقية كانت لمصرف النيل للتجارة (0.06) ومن هذا نجد إن نسب التحفظ المحاسبي كان متراوحه بين (0.24-1.05) إذأ اعلي نسبة كانت لمصرف النيل للتجارة الذي كان يتبع سياسة غير متحفظة في ما يتعلق بالأصول والأرباح والمصاريف والالتزامات أي إظهار الأصول والأرباح بأعلى قيم ممكنة لكي تؤدي إلى انخفاض القيم السوقية لأسهم المصرف وكذلك اقل نسبة كانت لمصرف فيصل الإسلامي السوداني ومصرف الجزيرة السوداني الأردني الذي كان يتبع سياسة متحفظة في ما يتعلق بالأصول والأرباح والمصاريف والالتزامات أي إظهار الأصول والأرباح بأقل قيم ممكنة هذا يعني إظهار الخسائر والالتزامات بأعلى قيم ممكنة والاحتياط لها في حال حدوثها في المستقبل.

جدول (5) القيمة الدفترية والقيمة السوقية ونسبة التحفظ وسياسة المصرف لسنة 2016

الرقم	المصارف	القيمة الدفترية	القيمة السوقية	التحفظ	سياسة المصرف
1	مصرف البركة السوداني	1.07	3.50	0.31	متحفظة
2	مصرف فيصل الإسلامي السوداني	1.31	5.00	0.26	متحفظة
3	مصرف الجزيرة السوداني الأردني	1.09	6.00	0.18	متحفظة
4	مصرف الخرطوم	1.32	1.00	1.32	غير متحفظة
5	مصرف النيل للتجارة	1.12	1.00	1.12	غير متحفظة

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية 2020م.

نلاحظ من الجدول (5) أعلاه إن أعلي قيمة دفترية (1.32) كانت لمصرف الخرطوم و اقل قيمة دفترية (1.07) كانت لمصرف البركة السوداني و اعلي قيمة سوقية (6.00) كانت من نصيب مصرف الجزيرة السوداني الأردني و اقل قيمة سوقية (1.00) كانت لمصرف النيل للتجارة و مصرف الخرطوم ومن هذا نجد إن نسب التحفظ المحاسبي كان متراوحه بين (0.18-1.32) إذ اعلي نسبة مصرف الخرطوم الذي كان يتبع سياسة غير

متحفظة في ما يتعلق بالأصول والأرباح والمصاريف والالتزامات أي إظهار الأصول والأرباح بأعلى قيم ممكنة لكي تؤدي إلى انخفاض القيم السوقية لأسهم المصرف وكذلك اقل نسبة كانت لمصرف لجزيرة السوداني الأردني الذي كان يتبع سياسة متحفظة في ما يتعلق بالأصول والأرباح والمصاريف والالتزامات أي إظهار الأصول والأرباح بأقل قيم ممكنة هذا يعني إظهار الخسائر والالتزامات بأعلى قيم ممكنة والاحتياط لها في حال حدوثها في المستقبل

جدول (6) القيمة الدفترية والقيمة السوقية ونسبة التحفظ وسياسة المصرف لسنة 2017 :

الرقم	المصارف	القيمة الدفترية	القيمة السوقية	التحفظ	سياسة المصرف
1	مصرف البركة السوداني	1.12	3.50	0.32	متحفظة
2	مصرف فيصل الإسلامي السوداني	1.39	5.51	0.25	متحفظة
3	مصرف الجزيرة السوداني الأردني	1.74	10.25	0.17	متحفظة
4	مصرف الخرطوم	0.76	1.90	0.4	متحفظة
5	مصرف النيل للتجارة	1.26	0.95	1.32	غير متحفظة

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية 2020 م.

نلاحظ من الجدول (6) إن اعلي قيمة دفترية (1.74) كانت لمصرف الجزيرة السوداني الأردني واقل قيمة دفترية (0.76) كانت لمصرف الخرطوم واعلي قيمة سوقية (10.25) كانت من نصيب مصرف الجزيرة السوداني الأردني واقل قيمة سوقية كانت لمصرف النيل للتجارة (0.95) ومن هذا نجد إن نسب التحفظ المحاسبي كان متروحة بين (0.4 - 1.32) إذ اعلي نسبة مصرف النيل للتجارة الذي كان يتبع سياسة غير متحفظة في ما يتعلق بالأصول والأرباح والمصاريف والالتزامات أي إظهار الأصول والأرباح بأعلى قيم ممكنة لكي تؤدي إلى انخفاض القيم السوقية لأسهم المصرف وكذلك اقل نسبة كانت لمصرف الخرطوم الذي كان يتبع سياسة متحفظة في ما يتعلق بالأصول والأرباح والمصاريف والالتزامات أي إظهار الأصول والأرباح بأقل قيم ممكنة هذا يعني إظهار الخسائر والالتزامات بأعلى قيم ممكنة والاحتياط لها في حال حدوثها في المستقبل.

اختبار فرضية الدراسة:

تنص الفرضية على: تتميز التقارير المالية الصادرة لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بدرجة مقبولة من التحفظ.

جدول (7) يوضح ملخص أنموذج اختبار فرضية الدراسة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.799a	.639	.623	1.53817

a. Predictors: (Constant), Eeservation

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2020 م

يتضح من الجدول (7) أن قيمة معامل الارتباط $R = 79\%$ (معامل الارتباط): مما يعني وجود ارتباط طردي قوي من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق) تفسيرها المتغيرات

المستقلة (التحفظ) والباقي يرجع إلى الخطأ العشوائي Error 81% أما R^2 تقيس جودة النموذج وبما أن 0.63 هذا يعني أن النموذج ملائم.

معامل التحديد R^2 تدل القيمة 0.63 على أن نسبة 63% من التغير معدل القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق نفسها مفسرة بدلالة معدل التحفظ وهي قريبة من الواحد يدل على أن هناك ارتباط قوي بين القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق المتغير المفسر تتحكم بـ 63% من التي تحدث في تغير التحفظ المحاسبي، أما النسبة المتبقية 37% فمفسرة من قبل الخطأ العشوائي * معامل الارتباط $R = 0.79$ هذه النسبة تدل على أن الارتباط بين المتغيرات المفسرة معدل التحفظ قوي جداً والعلاقة إيجابية بينهم مما يدل على قبول الفرض الأول الذي ينص على (تتميز التقارير المالية الصادرة لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بدرجة مقبولة من التحفظ) تحققت.

مناقشة نتائج النموذج:

معامل التحديد R^2 تدل القيمة 0.63 على أن نسبة 63% من التغير القيمة السوقية في معدل التحفظ المحاسبي نفسها مفسرة بدلالة تغير القيمة السوقية، أما النسبة المتبقية 37% فمفسرة من قبل الخطأ العشوائي. معامل التحديد المعدل Adjusted R Square تدل القيمة 0.62 على أن نسبة 62% من التغير معدل القيمة السوقية نفسها مفسرة بدلالة معدل التحفظ وهي قريبة من الواحد الصحيح والعلاقة ايجابية بينهم.

النتائج والتوصيات:

- النتائج:

1. وجود مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
2. التحفظ المحاسبي يعني التقرير عن القيم الأقل للموجودات والإيرادات بقدر الإمكان، والقيم الأعلى للالتزامات والمصارف.
3. يعمل التحفظ المحاسبي على تحسين جودة المعلومات وجودة الأرباح، قد يقلل من السلوك الانتهازي للإدارة، ومن ثم يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية.
4. يساهم التحفظ المحاسبي في تعزيز مصداقية القوائم المالية وزيادة مستوى الملائمة للمعلومات المحاسبية.
5. يعد التحفظ المحاسبي الأداة المناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسب في إعداد القوائم المالية.

- التوصيات:

- 1- تفعيل الدور التي تقوم به الهيئة المشرفة على السوق المالي بهدف تفعيل الرقابة على عملية الإقرار المالي وإلزام الشركات بزيادة مستويات التحفظ وضمن مستويات معقولة .
- 2- قيام سوق الخرطوم للأوراق المالية بتطوير مقياس مناسب للتحفظ المحاسبي وجعل الالتزام بمستوى معين للتحفظ المحاسبي احد شروط إدراج الأوراق المالية للمصارف بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
- 3- فهم وإدراك أهمية التحفظ المحاسبي من قبل إدارات المصارف السودانية، لما تحقق هذه السياسة من منافع في تعزيز قدرة المصارف بالمفاوضات التعاقدية وتخفيض تكلفة المعلومات
- 4- قيام الجامعات والمعاهد السودانية وجمعية المحاسبين والمدققين السودانية بتطوير البرامج التعليمية والدورات التدريبية المختلفة لتشمل التطورات الاقتصادية العالمية، وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع التحفظ المحاسبي.
- 5- استخدام التحفظ المحاسبي كإستراتيجية في زيادة معدل دوران الأصول.

قائمة المراجع:

- عبد الملك، احمد رجب. (2008). "دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية- دراسة تحليلية". مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد (1)، المجلد (45).
- فتحي، جابر خالد. (2012). "نموذج مقترح لقياس مستوى التحفظ المحاسبي لصناديق الاستثمار- دراسة تطبيقية على البورصة المصرية". مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج 16، ع2.
- محمد، عبد المجيد حميدة. (2013). "قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية" مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، المجلد الثاني.
- النجار، جميل حسن. (2014). "قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم". البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة - غزة، فلسطين، المجلد (17)، العدد الأول.
- الرشيدي، ممدوح صادق محمد. (2011). "تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم، دراسة نظرية وميدانية". مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد الخامس والعشرين، العدد الثاني.
- الدرنس، هندركسين. (2008). "النظرية المحاسبية، ترجمة وتعريب د. كمال خليفة أبو زيد". بدون ناشر، ط4. حنان، رضوان حلوة. (2009). "تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة". عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- خليل، عبد الفتاح أحمد. (2003). "التأصيل العلمي لمفهوم مقياس التحفظ المحاسبي في ضوء الاتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبي". مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة بني سويف، جامعة القاهرة، العدد الثاني.
- راشد، محمد إبراهيم محمد. (2010). "دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبي في القوائم المالية في إطار الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لتقييم أثره على تكلفة التمويل بالملكية والاقتراض"، دراسة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- على، أيمن صابر سيد. (2016). "أثر التقديرات المحاسبية علي التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح بالتطبيق علي الشركات المساهمة المسجلة بالسوق السعودي". مجلة التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، المجلد الثالث والخمسون، العدد الثاني.
- أبو حميدة، محمد صلاح زكي. (2017). "أثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على القيمة الاقتصادية المضافة". رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر.
- أبوهديب، سلمان خالد سلمان. (2018). "أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المتمثل بهامش الربحية ومعدل دوران الأصول". رسالة ماجستير منشورة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- Ball and Others. (2013). "The Effect of Information Institutional Factors on Properties of Accounting Earnings". Journal of Accounting Research, vol 144, No 2.
- Ball R.,and Shivakumar, L. (2006). "The Role of Accruals in Asymmetrically Timely Gain and Loss Recognition". Journal of Accounting Research. Vol 44, No.2.
- Basu, S. (2009). "Conservatism Research: Historical Development and Future Prospets". China Journal of Accounting research, vol2, Issue1.

- Beaver, W. and Ryan, S. (2005). "**Conditional and unconditional conservatism: Concepts and Modeling**". *Review of Accounting Studies*, 10:(2-3).
- Easton & Pae, 2004 " **Accounting Conservatism and the Relationship Between returns and accounting data**", *Review of Accounting Studies*, No. 9.
- Givoly and Hayn, 2000, 'The Changing Time-series Properties of Earnings, Cash Flow and Accruals: has Financial Reporting Become more Conservative', *Journal of Accounting and Economic*, Vol.29.No.3.
- Khan, M., and Watts, R. (2009). "**Estimation and Empirical Properties of Affirm Year Measure of Accounting Conservatism**". *Journal of Accounting and Economics*, vol.48, No 3.
- Lara, Juan. (2012). "**Accounting Conservatism and the Limits to Earnings Management, Dissertation**", University of Navarra.
- Penman S.H and Zhang, K. (2002). "**Accounting Conservatism, The Quality of Earning and Stock Returns**". *the Accounting Review*, Vol.77, No2.
- Ross L. , watts , RL. . (2002). "**Conservatism in Accounting**". Available at/ paper. Taf? Abstracted=371820; [www.hrtip:// papers.Ssrn.com](http://papers.ssrn.com).
- Basu, S. (1997). "**The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings**". *Journal of Accounting and Economics*, Vol. (24).
- Watts ,R., and Zimmerman,J. (1980). "**Positive accounting theory**". new jersey :prentice halls,inc,Neglewood.
- Watts,RL. (2003). "**Conservatism in Accounting Part 1:Explanation and Implications**". *Accounting Horizons*,Vol 17, No.3.
- Bell , R.(1972)."**Changes in Accounting Techniques and Stock Prices**". *Journal of Accounting Research* ,Vol10, Supplement.
- Gray , S. (1980). "**International Accounting Differences From A security Analysis Perspective:Some European**". *Journal of Accounting Research*, Vol 18.
- Srivastva, A., and Tse, S.(2009). "**Anew Approach to Measuring Accounting Conservatism and the Contribution of Accelerated Loss Recognition vs. Delayed gain Recognition to Trends in Conservatism**", Working Paper, available at: <http://ssrn.com/abstract=1006258>.
- Callen, J., Guan, Y. & Qiu, J. (2014). "**The Market for Corporate Control and Accounting Conservatism**". *Social Science Research Network*, www.ssrn.com, March.
- Warad, H & Al-Debi'e, M .(2017). "**The Impact of Accounting Conservatism and Voluntary Disclosure on the Cost of Capital of Industrial Companies in Jordan**". *Accounting and Finance Research*, Vol. 6, No. 1